

ختاماً، أعدكم جميعاً في حركتنا الأبية (إطاراً وقاعدة) بأن أبقى قوة إسناد ورافعة وطنية لكشف الزيف والكذب والنفاق ومناهضة الحاقدين والتصدي لأعداء الوحدة والمشروع الوطني.

لا يسعني إلا أن أنحني إجلالاً وأقدم أشرف آيات التقدير لكل أبناء الحركة على وجه العموم وأعضاء المؤتمر السادس الذين وضعوا ثقتهم بي على وجه الخصوص، وأقول لهم أن عزائي بهم كبير وأن عليهم أن يعرفوا بالحقيقة الكاملة دون رياء، وأن أجواء الحقد والحسد والكرهية أصبحت مانعاً حقيقياً من استمرارنا في الأداء القيادي المأمول، وأن يدركوا بأنني قد أخضعت ذاتي لأعراف وقوانين الحركة ورهنت نفسي لمصيرها ومستقبلها، وفيما للعهد الذي قطعته معهم وبإذلاً كل ما لدي لتحقيقه دون كلل أو ملل... كما أطمئنهم مجدداً أن لا قوة على الأرض يمكنها أن تنجح في شل طاقاتنا أو تهيئنا عن مسعانا في نصره قضايانا الوطنية بالحرية والعودة وتقرير المصير في ظل دولة مستقلة وموحدة وعاصمتها القدس الشريف.

الأخوة أعضاء اللجنة المركزية...، أتمنى أن تكونوا على قدر من المسؤولية وأن تحافظوا على ما تبقى من أمل لأبناء الحركة في هذا الإطار القيادي وأن تحكموا ضمانكم أمامهم... لترسخوا بذلك مبادئ العدالة والمساواة ولتعززوا منظومة القيم والأخلاق التي تشكل صمام الأمان لبوصلة الحركة كي تبقى نبراساً ومنازة ريادة قادرة على مواجهة التحديات وتحمل المسؤوليات الوطنية.

أخيراً إن الحكيم هو من يتعظ بمصاب غيره... والمتابع العاقل لما يحدث حولنا لا يمكنه إلا أن يستقي العبر والدروس وربما من أهمها أن السلطة زائلة ولن تدوم لأحد... وما إن فقدتها عتاة الحكام حتى أصبحوا وأولادهم وأحفادهم وأموالهم مطاردين للأحقاد والعباد.

وإنها لثورة حتى النصر "شعار كدنا ننساه في عهد الرئيس أبو مازن"

أخوكم/ محمد دحلان

2011-4-23

## وثيقة رقم 91:

مقابلة صحفية مع نايف حواتمة حول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة<sup>91</sup>

26 نيسان/ أبريل 2011

دعا الأمين العام للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة للتوجه إلى "مجلس الأمن لمشروع فلسطيني عربي مؤيد من 142 دولة لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967، وذلك قبل حلول أيلول (سبتمبر) القادم".

وقال خلال لقاء صحافي عقده مؤخراً في عمان إن "المسار البديل في حال استخدام الفيتو في مجلس الأمن يتمثل في التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد جلسة استثنائية وفق بند الاتحاد من أجل السلام، تحت طائلة فرض العقوبات على الاحتلال الإسرائيلي.

وعند ذلك؛ تقوم الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال، تمهيداً لمطالبة المجتمع الدولي بطرده وتفكيك المستوطنات وإعلان الدولة، في وقت برزت فيه مؤخراً داخل الكيان المحتل أصوات إسرائيلية تأخذ بدعوات مشابهة.

وبين ضرورة "عدم الارتهان على الوعود الأميركية، وبخاصة وعد الرئيس باراك أوباما بتخصيص مقعد كامل العضوية للدولة الفلسطينية في أيلول (سبتمبر) القادم، قياساً بوعود مماثلة أطلقت منذ تقلده الحكم في العام 2009".

وأكد "حق منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في إعادة النظر في التزاماتها وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع الجانب الإسرائيلي، طالما يواصل الاحتلال التكرار وعدم تنفيذ التزاماته، والبدء بخطوات عملية في المجالين الأمني والاقتصادي بما يخدم المصلحة الوطنية".

وحث على "تصعيد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال وتوسيع دائرتها حتى تتحول إلى انتفاضة فلسطينية شاملة، باعتبارها حقاً مشروعاً وفق القرارات الدولية"، مع تكثيف "الحملة الدولية لمقاطعة الاحتلال وفرض العقوبات عليه بسبب جرائمه ضد الشعب الفلسطيني".

وطالب "بإعادة النظر في مسار المفاوضات الممتد منذ عشرين عاماً، بالانتقال إلى خطوات سياسية ملموسة وليس الانتظار، وبناء استراتيجية وطنية بديلة للعمل الوطني وإنهاء الانقسام، والتمسك الفلسطيني بموقف رفض استئناف المفاوضات دون وقف الاستيطان".

ويتزامن ذلك، بحسب حوامة، مع "اتخاذ خطوات فاعلة لدمقرطة المجتمع الفلسطيني بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تحت إدارة حكومة مستقلة ومتفق عليها، وانتخاب مجلس وطني جديد في الداخل والشتات، وإعادة بناء وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير، وفق التمثيل النسبي الكامل".

وانتقد موقف حركة حماس من "إجراء الانتخابات البلدية في التاسع من تموز (يوليو) المقبل في الضفة الغربية وفق التمثيل النسبي الكامل، حيث لن تسمح الحركة بإنجازها، رغم أن مهام البلديات تنحصر في تقديم الخدمات ولا علاقة لها بالاتفاق الشامل".

ولكن "الانقسام الفلسطيني ما يزال قائماً حتى اليوم، برغم الجهود الحثيثة لتحقيق المصالحة، ما يعني الفشل والإضرار بالقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام 1967 وحق العودة، ضمن تسوية شاملة".

ولا تقتصر الوحدة الوطنية على "قيادات القوى والفصائل الفلسطينية، رغم أهميتها، وإنما تعني وحدة الشعب الفلسطيني بكل تياراته وطبقاته واتحاداته وشرائحه، الأمر الذي يتحقق بإنهاء الانقسام والاحتكام إلى الشعب في إجراء الانتخابات وفق التمثيل النسبي الكامل".

وبين ضرورة "دمقرطة شاملة في المجتمع الفلسطيني بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بالتمثيل النسبي الكامل، واستئناف الحوار لمدة زمنية قصيرة للتوصل إلى حلول بشأن القضايا المختلف حولها".

وأوضح بأن "تلك القضايا جزئية وليست سياسية، وذلك بعد الاتفاق على البرنامج السياسي وإقراره من الجميع، ما يتوجب وضع الآليات التنفيذية برعاية عربية لحل القضايا الجزئية، وعند الاختلاف تتم العودة إلى الشعب".

ودعا إلى "استمرار الضغط على اللجنة الرباعية لتنفيذ وعودها التي أطلقتها في خريطة الطريق العام 2003، بإنجاز عملية التسوية في العام 2005، والتي لم يتحقق منها شيء".

وحث الدول العربية، وبخاصة الخليجية، على تعزيز صمود "دول المواجهة العربية" في الصراع مع العدو الإسرائيلي، مقترحاً تسديدها لديون الأردن ومصر ولبنان، بغض النظر عن الخلافات العربية، بدلاً من دفع بلايين الدولارات للسلطين في الضفة وغزة المحتلتين لتغذية الانقسام.

بينما يتحقق تعزيز الصمود داخل الأراضي المحتلة "بدعم عربي وبإعادة ترتيب البيت الفلسطيني على أسس ديمقراطية، وإيجاد برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي، وتكثيف التحرك على الصعيدين العربي والدولي لإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة، وفتح المعابر"، مع ضرورة "استثمار التغيير والثورات العربية فلسطينياً".

ورأى بأن "الدول والشعوب العربية تعيش حالياً مرحلة ثورية جديدة للاستقلال الداخلي ضد الاستبداد والقهر وانسداد الأفق، باتجاه الديمقراطية المدنية والعدالة الاجتماعية".

وأردف بأن "تلك الثورات بدأت شبابية ثم تحولت إلى شعبية"، في حين "لن تستطيع أية دولة أن تكون بمنأى عن استحقاقات الشعوب وحققها في تقرير المصير والمساواة والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية".

واعتبر أن "ملاحم النصر للثورة الشعبية في اليمن بارزة، رغم أنها استغرقت حتى الآن 80 يوماً، مقارنة بشهر واحد في تونس و18 يوماً في مصر، بسبب الغطاء الأمريكي على نظام الرئيس علي عبد الله صالح، وموقف واشنطن المتأرجح قياساً بالدولتين السابقتين".

بينما "جابه نظام معمر القذافي الثورة السلمية بالعنف والقوة وإثارة الرعب بدلاً من البحث عن حلول، فيما يرجع النظام السوري الثورة الشعبية إلى مؤامرة خارجية برغم اعترافه بما تذهب إليه من مطالبات بالحرية والديمقراطية وإلغاء قانون الطوارئ والمحاكم العسكرية ومحكمة أمن الدولة، وإيجاد قوانين جديدة للأحزاب والحريات العامة".

## وثيقة رقم 92:

البيان الرسمي الصادر عن مصر حول اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس<sup>92</sup>

27 نيسان / أبريل 2011

بناء على دعوة من مصر، التقى ممثلو حركتي فتح وحماس في القاهرة اليوم لإجراء مشاورات حول الموضوعات المتعلقة بالمصالحة الوطنية الفلسطينية.